

## تفعيل مؤسسات حماية حقوق الإنسان

لن تجد منظمة حقوقية تحترم نفسها لا ترحب بتشكيل هيكل مؤسسات معنية بحقوق الإنسان. والخطوة التي قامت بها البحرين مؤخراً بتشكيل مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، هي إحدى المؤسسات التي تم الترحيب بها، شأنها في ذلك شأن مؤسسات أخرى مثل تشكيل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء مكتب التظلمات في وزارة الداخلية، ووحدة التحقيق في مزاعم التعذيب التابعة للنيابة العامة وغيرها.

التأسيس خطوة تعبر عن جدية الدولة في التجاوب مع متطلبات حماية حقوق الإنسان، ولكن لا بد أن تتبعها خطوات أخرى، أهمها الفاعلية والنشاط وتحقيق الأهداف المناط بها تنفيذها. فالتأسيس في حد ذاته ليس غاية، وإنما حماية وتعزيز حقوق الإنسان هي الغاية، ولذلك لا بد من بذل الجهد الكافي لتحقيق ذلك.

إن مقياس الأداء لا يرتبط بالتأسيس فقط، وبالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، فإنها في الوقت الذي تقدّر فيه إنشاء مؤسسات حماية حقوق الإنسان، فإنها لا تحكم على النوايا دون الأفعال، فإذا لم تحقق تلك المؤسسات الغرض من انشائها، خسرت ثقة المجتمع المحلي كما ثقة المجتمع الحقوقي الدولي بها.

هناك مقاييس ومعايير لأداء المؤسسات التي تعنى بحماية حقوق الإنسان، من بينها: ١/ أن الحكم يكون على الإنجازات التي تحقّقها مؤسسة بعينها، لا على مشاريعها المستقبلية، ولا على النوايا والوعود الحسنة التي يبديها مسؤولوها، ولا أيضاً على أنظمتها ولوائحها الداخلية.

٢/ تأثير فعل هذه المؤسسات على المنتفعين من أعمالها، وهم على نحو خاص المحتجزين والسجناء وعوائلهم. حيث لا تكتسب تلك المؤسسات شرعيتها الجماهيرية إلا حين يرى الجميع انها تدافع عن حق الضعفاء والضحايا، وإلا حين يبدي هؤلاء رضاهم عنها وثقتهم بها. ولذا على المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان أن تقنع كافة فئات المجتمع بأن تستفيد من نشاطاتها وأن تشارك في برامجها مهما كانت الصعوبات.

٣/ نوعية الأشخاص القائمين على تلك المؤسسات، إذ يفترض ان تحرص على تعيين الأكفاء والمهنيين والموثوقين والمستقلين الشجعان، كأعضاء لها، لأن غياب أمثال هؤلاء، يجعل من تلك المؤسسات هياكل بلا محتويات، غير قادرة على تنفيذ المهام المطلوبة منها، وغير قادرة على إقناع المجتمع ككل بأهمية نشاطها.

٤/ ومن عناصر قياس النجاح، وجود رصد لمدى التزام السلطات الرسمية بتوصيات واقتراحات المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان، التي يعتمد نجاحها في جزء كبير منه على ذلك الإلتزام.

في حال فشلت هذه المؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان في تحقيق أهدافها، فإنها تكون قد خسرت اعتراف المجتمع الحقوقي الدولي بها، وفقدت مصداقيتها، ولربما نُظر إليها كجزء من أدوات الدعاية الرسمية.

## اقرأ

٢ (حقوق الإنسان) بين المؤامرة

الخارجية والمسؤولية الداخلية

٤ إنشاء مفوضية حقوق

السجناء والمحتجزين

٦ المخرج من أزمة (جنيف):

التعاون مع المفوضية

٨ الشرطة وحماية

حقوق الإنسان

٩ التلازم بين الأمن

وحقوق الإنسان

١٠ حماية التسامح

بمواجهة الطائفية

## (حقوق الإنسان) بين المؤامرة الخارجية والمسؤولية الداخلية

من خلال مراقبة الصحافة ومواقف الرأي العام والجهات المسؤولة، يتبين تزايد عدد المقتنعين بالرأي القائل بأن النقد المتصاعد لسجل البحرين في مجال حقوق الإنسان، إنما يعبر عن مؤامرة دولية تتعرض لها البلاد بغرض تشويه سمعتها، وضرب مصداقيتها. وتشمل قائمة المنخرطين في المؤامرة دولاً مثل بريطانيا وأمريكا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، ومؤسسات دولية مثل المفوضية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الكبرى، إضافة إلى الإعلام الدولي والبرلمانات بما فيها البرلمان الأوروبي. لسان حال هؤلاء يقول: لماذا تنتقد البحرين على لسان المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في حين أن هناك دولاً أكثر سوءاً في انتهاكاتهما لحقوق مواطنيها؟ ولماذا يذكر أوباما البحرين إلى جانب العراق وسوريا؟ ويضيف هؤلاء: كيف نفسر اجتماعات السفراء الغربيين بقوى المعارضة؟ ولماذا تتكاثر البيانات والقرارات من برلمانات غربية تضغط على الحكومة في البحرين التي قامت بإنجازات كثيرة خلال السنوات الماضية؟ ولماذا يتعامى أولئك عما تمّ تنفيذه من توصيات بسيوني؟

الأسئلة كثيرة. لكن الشيء المؤكد هنا أن تضخم هاجس المؤامرة الدولية، يحمل تفريطاً بمن يعتبرون أصدقاء وحلفاء وقد يحولهم إلى أعداء، كما أنه يعبر عن تنزيه للذات، والقضاء المسؤولية على الآخر عبر تمثيل دور الضحية، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى المزيد من تضليل الذات، وإبقائها حبيسة ردود الأفعال، وعدم بذل الجهد المناسب لحل المشكلات القائمة، ومن ثمّ استمرار النقد والضغط الدولية.

إن مجرد نقد سجل البحرين في حقوق الإنسان، والذي جرى مؤخراً في جنيف وغيرها، لا يعني أن هناك مؤامرة دولية، ولا يعني أن دولاً معروفة بصداقتها للبحرين قد تخلت عن دعمها في وجه التهديدات الإقليمية. ما يعنيه بالضبط هو التالي:

- أولاً - أن تلك الدول ترى في المسيرة الحقوقية للبحرين بما فيها من إيجابيات وسلبيات، أنها ليست على ما يرام، وأن قناعتها تقول بأن البحرين تعاني من المشاكل لأنها لم تواجهها بالطريقة الصحيحة، أو لم تبذل

الجهد الكافي من أجل ذلك. وعليه فإن هذا النقد الذي ظهر وتم التعبير عنه بوسائل شتى، قد ينظر إليه كلفت نظر وتعبير عن قلق، كما يحمل في طياته دفعا وتشجيعاً لزخم أكبر من الجهد في مجال اصلاح أوضاع حقوق الإنسان.

- ثانياً - إن الدول الحليفة، وبالذات بريطانيا وأمريكا، شأنهما شأن أي دولة ديمقراطية، تتعرض لضغوط محلية ودولية، كما أن سمعتها ومصداقيتها على المحك أيضاً، بأنهما لم يقوما - حسب تعبير الناقدين لموقفهما - بالدفع بما فيه الكفاية باتجاه مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، سواء كان ذلك في دول حليفة أو معادية. وهناك عشرات المؤشرات، تفيد بضغط هائلة على المؤسسات السياسية الرسمية في ذينك البلدين، من أجل دفعهما لممارسة المزيد من الضغط على البحرين كيما تقوم بالإصلاحات من وجهة نظر من يمارس تلك الضغوط من المنظمات الحقوقية والبرلمان، والتي وصلت إلى حد التشهير بمسؤولي تلك الدولتين ومساءلتهم في البرلمان والكونغرس.

هناك حملة متواصلة على موقف واشنطن ولندن في الصحافة المحلية، نظراً أن بعضها نابع من سوء فهم وتقدير لقوى الضغط الحقوقية الدولية، وما يمكن لها أن تقوم به من ضغوط فعالة حتى على بلدان كبرى. فهذه المنظمات، وفي الوقت الذي تنتقد فيه دولاً عديدة لسجلها الحقوقي، فإنها تجلد - وعلى ذات الأسس - دولاً كبرى، بما فيها أمريكا، التي تواجه اتهامات محلية ودولية بأنها غير صادقة في دعاواها تطوير حقوق الإنسان والديمقراطية في البلدان الصديقة.

ويكفي ان نشير هنا إلى بعض الأمثلة، الغاية منها توضيح حقيقة ان إحساس البعض بوجود مؤامرة دولية يشارك فيها حلفاء وأصدقاء، ليس دقيقاً، ولا يهمننا هنا ان ننفي او نؤكد وجود (مؤامرة) تنخرط فيها هذه الدولة او تلك، بل يهمننا ما يترتب على ذلك من تحسين وعينا وفهمنا لكيفية إدارة قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وكذلك تطوير أدائنا الداخلي وإصلاح شأننا الخاص حتى لا

يُستثمر في غير صالح البحرين وشعبها، بما يعني تحمّل المسؤولية باقتدار، والقيام بمزيد من اجراءات التصحيح والاصلاح، في عملية نقد ذاتي، قبل أن نسمع نقد الآخرين.

هنا أمثلة للضغوط التي تتعرض لها أمريكا وبريطانيا فيما يتعلق بموقفهما من البحرين:

- كتب جو ستورك، نائب الرئيس التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، مقالة حادة في ٢٠/٩/٢٠١٣، ضد الخارجية الأميركية، أي في نفس فترة ظهور النقد الحادّ لأمريكا في صحافة البحرين، ولكن لأسباب مختلفة بل معاكسة تماماً، فهو بدأها بنقد للخارجية الأميركية لأنها قدّمت مساعدة كبيرة للحكم في البحرين في جهده لقمع المعارضة، وختم المقالة بقوله: (يجب على واشنطن ان تدین علناً تصاعد القمع في البحرين).
- ومن نماذج ضغوطات المنظمات الحقوقية ضد بريطانيا، نقد العفو الدولية في ١٧/٦/٢٠١٣ لتقرير بريطانيا عن حقوق الإنسان لسنة ٢٠١٢، حيث خاطبت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان بالتالي: (يجب أن تسأل اللجنة حكومة المملكة المتحدة عن الإجراءات التي تتخذها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتبني قرار في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن البحرين). وقالت أن بريطانيا رفعت يدها عن بعض الدول، وطالبت باعتماد مقارنة نقدية أكثر فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، عبر العمل من خلال مجلس حقوق الإنسان الدولي، مشيرة إلى أن الحكومة البريطانية فشلت في اعتماد هذه المقاربة حتى ذلك الحين.
- منظمة ردرس وفي نفس التاريخ انتقدت الحكومة البريطانية في موقفها من البحرين، لأنها لم تصنفها في تقرير خارجيتها ضمن الدول المثيرة للقلق، ووضعتها في خانة (حالة تحت الدراسة)، وطلبت من لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان (أن تسأل الخارجية البريطانية توضيحاً مفصلاً وشاملاً عن ماذا عليها ان تفعل لإقناع البحرين بإيقاف التعذيب، اعتماداً على مقولة أن المملكة المتحدة صديق قديم

للشعب البحريني). ومثل ردرس فعلت منظمات أخرى مثل (الحملة ضد تجارة السلاح)، ما يشير الى ضغوط حقيقية من داخل السيستم.

• وحين تمت مناقشة السياسة الخارجية البريطانية ووصل الأمر الى البحرين، حصل نقاش بين البارونة وارسى - ممثلة وزارة الخارجية البريطانية في مجلس اللوردات - ورئيس اللجنة ريتشارد اوتواي، الذي سألهما عما اذا كانت قلقة بشأن اوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وعن سبب عدم اعتبارها ضمن الدول المثيرة للقلق، فأجابته بدبلوماسية: (أنا قلقة بشأن حقوق الإنسان في البحرين، وكذلك البحرينيون، يشعرون - والحمد لله - بالقلق تجاه حقوق الإنسان في بلدهم. لقد أجريت محادثة إتسمت بصراحة مذهلة مع وزير الخارجية عندما كان هنا قبل بضعة أشهر. ونحن نعتبر ان البحرين شريك هام وصديق مهم لنا، وهذه الصداقة، كما ذكرت لوزير الخارجية، تتوافق مع مستوى عال من الصدق والصراحة بيننا حول هذه القضايا. وبالتأكيد، فإنهم ملتزمون ويحرضون بعض التقدم، لكن هذا التقدم لا يسير بالسرعة التي يرغبها كلانا. لكننا نشعر بأنهم يسرون في الاتجاه الصحيح).

واضافت فيما يتعلق بتصنيف البحرين، بأن الخارجية توثق المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية، ومن السفراء البريطانيين، ومن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ويجري تقييم الوضع من خلال المقارنة مع بلدان أخرى، وعليه رأت ان الخارجية ان هناك حاجة الى إبقاء الوضع قيد المراجعة وتصنيف البحرين ك(حالة تحت الدراسة).

• هناك أيضاً مصدر للضغوط على دول الإتحاد الأوروبي، وهو البرلمان الأوروبي نفسه، الذي لم يكتف بإصدار البيانات والقرارات، بل وفي بعض الأحيان يقوم بنقد مواقف دول الإتحاد الأوروبي تجاه البحرين وغيرها، ومثال ذلك ما جرى يوم ٢٠١٣/٩/١٢، حيث أصدر قراراً تضمن أسفه لضعف ردود الأفعال من قبل الإتحاد الأوروبي تجاه الوضع في البحرين، ودعاه للتصدي بمزيد من الإدانات، والعقوبات حتى.

• النواب البريطانيون أيضاً يمثلون أداة ضغط على الحكومة، الذين مازالوا يمحطونها بالأسئلة. ففي ٢٠١٣/٩/٢، سأل النائب كونور بيرنز، الذي يعتبر صديقاً للبحرين، فهو رئيس لجنة الصداقة البريطانية البحرينية في البرلمان.. سأل وزير الدولة للشؤون الخارجية اليستر بيرد عن تقييمه لتنفيذ توصيات تقرير بسيوني، وما هي المشاريع الفنية التي تساعد البحرين في تنفيذ تلك التوصيات؟ وما هو تقييمه لإصلاحات البحرين في مجال حقوق الإنسان، وتأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؟ وإيضاً ما هو تقييمه للجهود المبذولة من اجل المصالحة الوطنية والمشاركة في السلطة؟.

وفي ٢٠١٣/٩/٤، تواصلت الأسئلة من النائبة كاتي كلارك التي تمحورت حول قضايا أشخاص محددتين، ومدى توفير العلاج والرعاية الصحية للمحتجزين والسجناء.

وفي العموم، فإن مجموع الأسئلة (المكتوبة) التي قدمها أعضاء مجلسي العموم واللوردات للخارجية البريطانية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٣ بلغت ٧٣ سؤالاً. عدا الأسئلة الشفهية وجلسات الإستماع والنقاش، وكلها تتعلق بشؤون حقوق الإنسان في البحرين، ما يمنحنا مؤشراً حول حجم الضغوط التي تتعرض لها الحكومة البريطانية.

• في ٢٠١٣/٩/٢٤، أصدرت منظمة هيومن رايتس فيرست الأمريكية بياناً موجهاً الى أعضاء الكونغرس الأمريكي، حوى عشرة أسئلة طلبت توجيهها الى توم مالبينوسكي، الذي كان رئيساً لمكتب هيومن رايتس ووتش في واشنطن، والمرشح حينها لشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، كان من بينها سؤال عن البحرين: ماذا لدى امريكا لتخسره في البحرين؟ هل توافق الرأي القائل بأن الوضع القائم يتجه الى الفشل؟ ما هي الاستراتيجية الجديدة التي تقترح ان تتبناها أمريكا من أجل تعزيز التقدم في مجال حقوق الإنسان وحكم القانون، بالنظر الى مصالحننا الأخرى هناك؟.

• في أكثر المؤتمرات الصحفية الأميركية،

يطرح إعلاميون أسئلة محرجة وناقذة للسياسة الأميركية تجاه البحرين، ويضاف الى هذا هناك الكثير من المقالات في الصحف اليومية البريطانية والأمريكية، كما في الدراسات الصادرة من مراكز الأبحاث المختلفة في الغرب، وكثير منها يمارس ضغطاً بصورة أو بأخرى على صانع القرار في لندن وواشنطن. من بين آخر المقالات ما جاء في مجلة (Left Foot Forward) التي كتبها دانيال ويكام، وندد فيها بموقف بريطانيا وقال بأنه كان لديها فرصة أن تدين البحرين عام ٢٠١٢ الى جانب ٢٨ دولة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، ولكنها اختارت هي وواشنطن ان تبقى صامتين.

الخلاصة:

١/ لم تعد الدول الديمقراطية في الغرب او غيره وحدها صانعة للموقف السياسي تجاه حدث او بلد ما؛ فهناك منظمات حقوقية وبرلمانات وصحافة ورأي عام يتشكل من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، يساهم في توجيه السياسة الخارجية لتلك الدول.

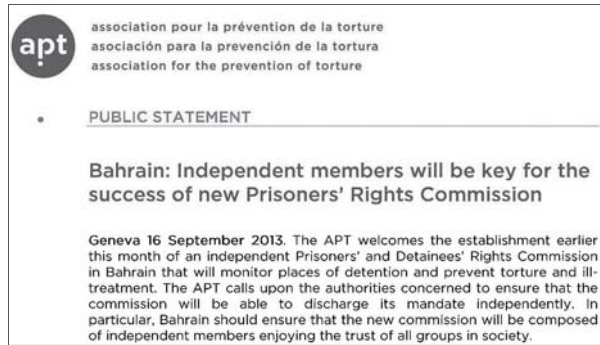
٢/ قضية حقوق الإنسان صارت جزءاً اساسياً في العلاقات الدولية، حتى بين الدول الصديقة والحليفة، فمصالح الدول لم تعد محصورة فقط في البعد المادي، بل تعداه الى مواضيع لها علاقة بمصداقية تلك الدول. فسمعة الدول، ومكانتها أخذت مكاناً أكبر مما كانت عليه في الماضي، وبالتالي فإن الأضرار بها يعدّ خسارة كبيرة في عالم المصالح اليوم.

٣/ المسؤولون المعنويون بملف حقوق الإنسان في البحرين يجب ان يتابعوا ويطلعوا على مصادر التأثير في دول العالم فيما يتعلق بالموضوع البحريني، سواء من البرلمانات أو المنظمات الدولية الحقوقية، او مراكز البحث والدراسات، فضلاً عن الإعلام والصحافة، وغيرها. الإطلاع يكشف حجم الإهتمام الدولي بقضية حقوق الإنسان في بلد ما، كما يكشف حجم الضغط الذي تتعرض له الدول لاتخاذ مواقف من أجل تحسين الأوضاع في أي بلد كان. من الواضح أن المسؤولين في البحرين تنقصهم أليات الرصد والتحليل لما يقوله العالم بشأن بلدهم، والذي يناقشها ويتابعها بالتفصيل، كما ينقصهم بعد ذلك المسارعة والعمل لإصلاح الأوضاع، والتعاطي إيجابياً مع الضغوطات الدولية.

## إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين

وأشار البيان الى أن مرسوم تشكيل المفوضية احتوى على عناصر عديدة من البروتوكول الإختياري لمناهضة التعذيب (OPCAT) ولذا أملت رابطة مناهضة التعذيب أن يكون تأسيس المفوضية قد قرّب البحرين خطوة الى الأمام للتصديق على ذلك البروتوكول، لتصبح بذلك الدولة الأولى في الخليج العربي التي تمنع بجد التعذيب من خلال الشفافية في أماكن الاحتجاز. وأخيراً دعت (APT) البحرين الى تحديد موعد جديد للمقرر الخاص بالتعذيب لزيارة البحرين.

من جهته، رحب إيان ليندسي، السفير البريطاني في البحرين، بتشكيل مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين. وقال في بيان له صدر في ٢٢/٩/٢٠١٣: (ترحب المملكة المتحدة بالتعهد الذي قطعتة حكومة البحرين على نفسها خلال الاستعراض الدوري لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، بالنظر في أمر التوقيع على البروتوكول الإختياري). واذاف: (وكما ذكر بيان رابطة مناهضة التعذيب، فإن انشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين يمثل خطوة إيجابية، وإنه يقرب البحرين خطوة إلى الأمام باتجاه التصديق على البروتوكول الإختياري لمنع التعذيب). وتابع: (مع إنشاء ديوان المظالم بوزارة الداخلية، وما تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من نشاط بعد إعادة ضخ الدماء في شرايينها، فإنني أرحب بالخطوات التي تتخذها البحرين تجاه منع التعذيب، كما أحت كل هذه المؤسسات على إنجاز ذلك التكليف الهام المناط بها، وأدعو الحكومة الى تسريع عملية تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وكذلك التوصيات التي قُدمت لها في إطار الاستعراض الدوري الشامل، والتي قبلت بها البحرين إما بشكل كامل أو جزئي).



الى أن إنشاء المفوضية أخذ بعين الإعتبار مبادئ البروتوكول الإختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وأنه جاء كثمرة تشاور مع مفتشية السجون البريطانية، ولجنة مكافحة التعذيب التابعة للأمم المتحدة. على صعيد آخر، رحبت رابطة مناهضة التعذيب (APT) بقرار إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين في البحرين، ودعت في بيان لها صادر من مقرها في جنيف في ١٦ سبتمبر الماضي، الى ضمان تنفيذ المفوضية الجديدة لمهامها بشكل مستقل، وخاصة فإن على البحرين أن تتأكد من أن المفوضية تتشكل من أعضاء مستقلين يتمتعون بالثقة من كل فئات المجتمع.

وفيما يتعلق بالمهام المناطة بالمفوضية، اشار بيان (APT) الى أن تنفيذها الفعال يتحقق في حال كسبت المفوضية ثقة السلطات، وكذلك ثقة المجتمع بشكل أعم، ما يتطلب أن يكون أعضاؤها مستقلين غير منحازين، وهذا يستدعي الاهتمام الخاص في إجراءات اختيارهم وتعيينهم.

ودعا بيان المنظمة الحقوقية الجهات المعنية بتعيين أعضاء المفوضية، الى أن تشاور مختلف الأطياف الفاعلة بمن فيها مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، والجمعيات السياسية المعارضة، قبل الترشيح والتعيين لأعضاء سيوثق بصدقهم من قبل المحتجزين وعوائلهم اضافة الى السلطات المعنية.

في ٢/٩/٢٠١٣، أصدر ملك البحرين مرسوماً بإنشاء (مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين) تختص بمراقبة السجون ومراكز التوقيف وغيرها، بغرض التحقق من أوضاع المحتجزين وضمان عدم تعرضهم للتعذيب او المعاملة غير الإنسانية والتي تحط بكرامتهم. وتقول المادة الأولى بأن

المفوضية تمارس مهامها بحرية وحيادية وشفافية واستقلالية وأنها تتشكل من ١١ عضواً اضافة الى الرئيس الذي سيكون أمين عام التظلمات في وزارة الداخلية. وحسب المرسوم فإن الرئيس يرشح ثلاثة من الأعضاء، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ترشح أربعة، والمجلس الأعلى للقضاء والنائب العام يرشحان أربعة آخرين، على أن يكون الأعضاء من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلال ويمثلون في مجموعهم مختلف الأطياف والإتجاهات في المملكة، حسب المادة الثانية من المرسوم.

وحددت المادة الثالثة مهام المفوضية في خمس قضايا: زيارة النزلاء في السجون ومراكز التوقيف، وذلك للتحقق من استيفاء المعايير الدولية بشأن معاملتهم ومتابعة أوضاعهم؛ وكذلك اجراء المقابلات والتحدث بحرية مع النزلاء حول مشاكلهم، وابلاغ الجهات المختصة بحالات التعذيب او المعاملة القاسية او اللاإنسانية او الحاطة بالكرامة التي قد تتكشف للمفوضية؛ وأخيراً: تقديم التوصيات والاقتراحات المتعلقة بتحسين اوضاع المحتجزين الى الجهات المختصة.

وأوجب المرسوم الملكي على (مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين) ان تراعي في تقاريرها وتوصياتها القواعد ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة في مجال منع التعذيب. ومن جانبه، أشار وزير العدل

## بي بي سي: (اصلاحات الشرطة حقيقية أم شكلية)؟

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

على كل المزاعم أو الإنتقادات. خامساً. أظهر التقرير جانباً من عدم الثقة في المؤسسات التي تعنى بحماية حقوق الإنسان؛ الى

حد أن البعض لا يريد الإبلاغ عن التجاوزات المزعومة بحقه أو بحق أبنائه. هذه مشكلة حقيقية ليست للمواطن فحسب، بل الأهم هي مشكلة للدولة في أن تستعيد ثقة المواطنين بأجهزتها. فعدم الثقة هذا يضعفها كمؤسسة مرجعية، ويخرج المشكلة من إطارها المحلي الى الإطار الخارجي، فتتحول الشكاوى الى الخارج عند المنظمات الحقوقية وأجهزة الأمم المتحدة.

وأخيراً، فإن من شأن تكريس منهج الشفافية في معالجة كل ما يتعلق بملف مزاعم الإنتهاكات، والإلتزام بالنهج العلمي والموضوعي في التعامل مع مصادر الإنتقادات مهما بلغت حدتها، كفيل إذا ما تحقّق في تعزيز المصداقية والخروج من مأزق عدم الثقة المتبادل.

وتبقى الإشارة الى الرسالة السياسية التي يحتمل وجودها في ثنايا التقرير، ذلك إن الجمهور المحلي تحدث عنها برأيين مختلفين إن لم يكن متناقضين: فالبعض رأى ان اختيار الموضوع كان يستهدف إبراز الجهد البريطاني المشارك في مجال نقل خبرته لتطوير جهاز الشرطة البحريني؛ فيما قال البعض الآخر بأن الهدف هو تمرير رسالة اعتراض ناعمة على أوجه القصور او التأخير.

ديوان المظالم المستقل، ووصف الخطوة بانها تمثل تطوراً غير مسبق في المنطقة. ثالثاً - في ظني فإن النقطة المحورية في تقرير البي بي سي، والذي على أساسه يتم تقييم النجاح في الميدان الشرطي، هو ما يتعلق بمسألة المحاسبة والمساءلة لكل من ارتكب تجاوزات لحقوق الإنسان. لم يأت التقرير بجديد فيما يتصل بالمحاور الرئيسية التي تشكل أهم بواعث القلق لدى المؤسسات الحقوقية، وحدث التجاوزات أمرٌ مؤكد في كل بلد، لكن الحد الفاصل في احترام حقوق الإنسان، هو ما إذا كان بالإمكان افلات المنتهكين من العقاب أم لا. ان حل هذه المسألة يجب أن يحظى بأهمية قصوى لدى الأجهزة المعنية، إن بدونه لا يمكن إقناع العالم بكثير من الخطوات الإيجابية التي تتحقق.

رابعاً - إن تأكيدات وزير العدل حول العزم على وضع حد لثقافة (الإفلات من العقاب)، وتصريحات رئيس الأمن العام حول الإصلاحات في جهاز الشرطة، وكذلك تعهدات رئيس ديوان المظالم بشأن التحقيق المستقل في كل مزاعم الإنتهاكات.. تمثل كلها توجهاً ينبغي الإشادة به. لكن الأهم هو إدراك حقيقة أن هذه التصريحات لا تكفي ما لم تكن مدعومة بحالات موثقة على أرض الواقع، تثبت أن العدالة قد أنجزت، فالعالم الحقوقي يهتم بالأفعال المنجزة، وليس الوعود بإنجازها في المستقبل.

وفي هذا الإطار، يتوجب على المسؤولين المعنيين أن تتوفر لديهم بيانات مفصلة بما يتم إتخاذها من إجراءات حيال كل شبهة بوقوع إنتهاكات أو تجاوزات تتم إثارته من قبل أفراد أو جهات محلية أو خارجية، بحيث تتيح لهم إمكانية الرد المدعوم بالوثائق والأدلة

التقرير التلفزيوني المطول الذي بثته البي بي سي حول الإصلاحات في جهاز الشرطة تحت عنوان: (البحرين: هل إصلاحات الشرطة حقيقية أم شكلية؟) كان متميزاً ومؤثراً، وما يهم أنه كان له صدقٌ واسعاً لدى المنظمات الحقوقية المتابعة للشأن البحريني؛ كما تناول الحديث والكتابة بشأنه عدد من الكتاب والصحافيين، وكان مثار نقاش بين المواطنين أنفسهم من جهة التقييم العام. ويهمني هنا أن اسجل بعض الملاحظات العامة حول التقرير التلفزيوني من الزاوية السياسية والحقوقية:

أولاً - يُحسب للحكومة البحرينية التزامها بقدر ملحوظ بالشفافية من خلال فسح المجال للبي بي سي حضورها، ومشاركة المسؤولين في البرنامج للإجابة على الأسئلة والتساؤلات المطروحة؛ وكذلك إفساح المجال بمشاركة شخصيات معارضة ومواطنين عاديين مناوئين للنظام فيه. وفي تقديري فإن مثل هذا النهج الإيجابي ينبغي ان يكون ديدن الحكومة في التعامل مع المجتمع الدولي، حكومات ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلام، إذ أنه يتيح للبحرين على المديين المتوسط والبعيد إجتذاب تفهم أكبر لكافة الأبعاد المتصلة بأزمتهما الحالية و بمستقبل الإستقرار فيها.

ثانياً - يتسم التقرير بقدر مقبول من التوازن في الطرح وعرض وجهات النظر المختلفة، الأمر الذي يجعل من إتهامه بالتحامل على الحكومة البحرينية غير قابل للهضم. فلقد إهتم التقرير بإتاحة الفرصة لكل من طرفي الأزمة لعرض وجهة نظره كاملة دون إنحياز فاضح لطرف دون الآخر. وقد عرض التقرير بصورة إيجابية عملية إكمال إنشاء

## المخرج من أزمة (جنيف): التعاون مع المفوضية

- تأجيل زيارة المقرر الخاص بالتعذيب من مايو ٢٠١٣ الى أجل غير مسمى، وتعتبر هذه المرة الثانية، حيث سبق ان تم تأجيل زيارته في فبراير ٢٠١٢.
- عدم اتخاذ خطوات بشأن الانضمام الى البروتوكول الخاص الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.
- عدم معالجة بواعث القلق التي وردت في بياني الدول في جنيف السابقين، وبروز بواعث قلق جديدة.

### رد فعل الحكومة على بيان ال ٤٧ والمفوضية

البحرين ردت على بيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وعلى البيان المشترك الذي أدلى به ممثل الاتحاد السويسري، وذلك على لسان المندوب الدائم للبحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الدكتور يوسف بوجيري الذي عبّر عن استيائه من أن يسمع من المفوضية السامية التعليق على أوضاع حقوق الإنسان في البحرين وتضمينها بإشارات سلبية في تقريرها، دون استقاء المعلومات من مصادرها، وتجاهلها حقيقة الوضع في البحرين، حيث بذلت الأخيرة جهوداً حثيثة لتنفيذ معظم التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، ورأى أنه ينبغي تشجيع هذه الجهود وعدم تقويضها بانتقادات غير دقيقة.

وأكد بوجيري حرص البحرين على التعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، ومختلف آليات الأمم المتحدة، معتبراً إياها شريكاً في صون حقوق الإنسان، وكذلك أكد على التعامل مع أي منظمة أو هيئة ذات مصادقية وحيادية، داعياً إلى كتابة التقارير الموضوعية بعيداً عن التضليل أو التشويش. وفيما يتعلق بتأجيل زيارة المقرر

توصيات بسيوني. يومها انتقد وزير حقوق الإنسان البيان وقال بأن ليس له مردود إيجابي، وأن التوقيت كان غير مناسب، وأنه يؤثر على العلاقات بين سويسرا والبحرين. ومرة ثالثة، في سبتمبر ٢٠١٣، تقدمت سويسرا ببيان وقعته ٤٧ دولة، رحبت فيه بالإنجازات التي تمت في البحرين، ولكنها أكدت على استمرار بواعث القلق بشأن سجل البحرين الحقوقي، وبروز مستجدات حفزت على إصدار البيان، كما حفزت المفوضية السامية نافي ببلاي لتذكر البحرين في خطابها المقدم الى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأخيرة (٢٤) في ٩/٩/٢٠١٣، حيث قالت: (يؤسفني أن أبلغ أن حالة حقوق الإنسان في البحرين لا تزال مثار قلق شديد: الاستقطاب العميق في المجتمع والضغط الشديد على المدافعين عن حقوق الإنسان والمحتجين السلميين يؤديان الى التسبب في صعوبة التوصل إلى حل دائم، وأكرر النداء الذي وجهته إلى البحرين ودعوتها فيه إلى الامتثال التام لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. كما ان إلغاء الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أمر مؤسف، ولم تُنفذ بعد التوصيات الهامة التي أصدرتها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. وأود أيضاً أن أعرب عن خيبة أمني لأن التعاون مع حكومة البحرين، الذي بدأ على نحو مثمر بإيفاد فريق من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠١٢، لم يتطور إلى حد أبعد، وأنه أوقفت منذ ذلك الحين بعثة متابعة موفدة من المفوضية السامية).

ومن هنا فإن هناك تحولاً وتصعيداً في الموقف الدولي، يمكن حصره في أربعة أسباب أساسية:

- عدم الوفاء بالتعهد القاضي بتعاون البحرين فنياً مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

في يونيو ٢٠١٢، عبرت ٢٧ دولة، في بيان مشترك تبنته سويسرا، عن قلقها إزاء أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، ولم تقبل كل من امريكا وبريطانيا التوقيع عليه، لأن لديهما مقاربة وآلية ورؤية مختلفة لتحسين الأوضاع، حسب الخارجية البريطانية، وحسب ممثل الولايات المتحدة في جنيف. البيان دعا -يومها- الى احترام حرية التجمع والتعبير السلمي وتكوين الجمعيات، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، وان تستعين البحرين بالخبرات الدولية، والتعاون في هذا الخصوص مع مجلس حقوق الإنسان. كما أوصى بأن تدعو البحرين المقرر الخاص بالتعذيب لزيارتها، وكذلك زيارة المقرر الخاص المعني بحرية الجمعيات والتجمعات. في سبتمبر ٢٠١٢، ترأس وزير الخارجية البحريني وفد بلاده لحضور اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، وهناك ألقى كلمة لقبته ترحيباً دولياً، أكد فيها قبول البحرين معظم التوصيات التي تقدم بها مجلس حقوق الإنسان، وأشار الى وقوع تجاوزات، وتعهده بتنشيط الحوار الوطني، ودعا المفوضية السامية لزيارة البحرين، كما تعهد بالتعاون الفني مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إضافة الى انه تعهد بدراسة انضمام البحرين الى (OPCAT)، ودعوة المقرر الخاص للتعذيب بزيارة البحرين.

في ديسمبر ٢٠١٢ زار وفد المفوضية البحرين، لإعطاء دفعة جديدة للتعاون بين الطرفين، وقدمت البحرين دعماً مالياً لأنشطة المفوضية، وفي فبراير ٢٠١٣ بدأ الحوار الوطني بين القوى السياسية، وتم تحديد شهر مايو ٢٠١٣ لزيارة المقرر الخاص للتعذيب. مرة أخرى، في ٢٨ فبراير ٢٠١٣ تقدمت سويسرا ببيان لمجلس حقوق الإنسان في جنيف وقعت عليه هذه المرة ٤٤ دولة، شملت بريطانيا وأمريكا وألمانيا وفرنسا، تمّ فيه تقدير ما أنجزته البحرين، ولكنه عبّر عن قلقه تجاه قضايا عديدة تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان، ودعا مرة اخرى الى تنفيذ

الخاص المعني بالتعذيب، قال بوجيري بأن زيارته لم تلغ، وإنما تم تأجيلها لأسباب تنظيمية، وأن الجهات الرسمية تتطلع إلى تحديد الوقت المناسب للزيارة. وأمل من المفوضة السامية عند حديثها عن مملكة البحرين، أن تشير إلى تنامي ظاهرة العنف والتخريب وأن تدين بشكل واضح الأعمال الإرهابية.

وفيما يتعلق بحظر الاعتصامات في العاصمة المنامة، شرح بوجيري أن منع المسيرات أو التجمعات أو تحديد أماكنها قائم على أسس قانونية صحيحة ولا يشكل فرضاً للقيود على حرية التجمع السلمي والتعبير عن الرأي، وان وضع الضوابط



مجلس حقوق الإنسان - جنيف

لممارسة هذا الحق لا تتنافى مع ممارسته حفظاً للأمن الوطني أو النظام العام؛ مشدداً على أنه ليست هناك أية مضايقات للنشطين الحقوقيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب نشاطهم الحقوقي، إذ يخضع هؤلاء إلى حكم القانون، ويتعرضون للمساءلة في حال الخروج عليه.

وفي رده على بيان الدول الـ ٤٧، قال أن البيان رغم اشادته بما قامت به البحرين من خطوات بناءة، إلا أنه ينتقص كثيراً من الجهود التي قامت بها، ويسيء إلى الصورة الحقيقية لها. ووصف البيان بأنه يفتقر إلى الموضوعية والحيادية في نقل حقيقة الوضع في البحرين. وفيما يتعلق بمسألة قرار سحب الجنسية، فقد تم ذلك وفقاً لأوضاع تمس الأمن القومي. وعن الحوار الوطني قال ان البحرين تتعهد بالاستمرار في تشجيع المصالحة السياسية من خلال مواصلة جلسات الحوار الوطني، ودعا الى منح البحرين الفرصة وتوفير المناخ الملائم

لتقوم بتطبيق توصيات بسيوني واستكمال الحوار الوطني، بدلاً من إرسال رسائل وبيانات تتجه في الاتجاه المعاكس والسلبى.

## المخرج من عدم الثقة

تصل المجتمع الحقوقي الدولي رسائل متناقضة من البحرين، فما أن يبدأ مسؤولون من الـصفتين ببناء الثقة حتى تأتي عوامل ومواقف تزيد من الشكّة، وتعكر صفو التعاون، وصار واضحاً ان الدول والمنظمات الحقوقية الدولية تريد أن تتأكد من التالي:

١/ ان هناك جدية في معالجة بواعث القلق، لا أن تفاجأ بزيادة البواعث تلك.

٢/ ان بياناتها التي تعبّر من خلالها عن قلقها، تحظى بالاهتمام من مسؤولي حقوق الإنسان في البحرين، لا أن يتم تجاهلها أو عدم تقديرها وكأن لا قيمة لها. وللأسف هناك تجاهل لبيانات ورسائل وتقارير الدول والمنظمات.

٣/ أن هناك شفافية وجدية واحترام من مسؤولي الملف الحقوقي البحريني في التعامل مع الجسد الحقوقي الدولي خاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٤/ أن يدرك المسؤولون الرسميون عن حقوق الإنسان في البحرين، آليات العمل في الميدان الحقوقي الدولي، وقيمة التعاون معها، وفهم قدرات المنظمات غير الحكومية في التأثير على القرارات السياسية.

٥/ أن لا يستفزّ مسؤولو الملف الحقوقي البحريني المنظمات والدول، بتلفيق أخبار على لسانها، أو تقويلها ما لم تقله، أو إظهار موقفها بشكل مخالف للحقيقة.

هناك اشارات واستعدادات لدى العديد من الدول والمنظمات الحقوقية لتصعيد الضغوط اثناء اجتماعات الدورة الخامسة والعشرين المقبلة في جنيف في مارس ٢٠١٤. وخلافاً للرأي السائد لدى وزارة حقوق الإنسان البحرينية، بأن خطاب المفوضة السامية، وبيان الـ ٤٧ دولة، وغير ذلك من بيانات لا يترتب عليها أية أعباء أو

تبعات قانونية.. فإن التيار العام في أروقة الأوساط الحقوقية الدولية يسير في اتجاه الدعوة لعقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان الدولي، تناقش اوضاع حقوق الإنسان في البحرين؛ وأيضاً إعداد مشروع قرار يصدر عن المجلس يحوي إدانة صريحة وقد يتضمن تعيين مقرر خاص وفتح تحقيق دولي في مزاعم الإنتهاكات.

الفعل الإيجابي من وزير حقوق الإنسان في البحرين، هو ما يتوقعه المجتمع الحقوقي الذي سيجتمع في شهر مارس القادم ٢٠١٤. ويتمثل الفعل الإيجابي الذي سيخفف من حدّة النقد، في حال قامت البحرين بالخطوات التالية، او بعضها على الأقل:

• أن تبادر البحرين وبشكل سريع الى إصلاح علاقتها مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتفعيل التعاون الفني معها؛ وتجديد الدعوة التي سبق ان تم توجيهها للمفوضة نافي بيلاي لزيارة البحرين. وتكمن أهمية هذا التعاون، وكسب ثقة المفوضية السامية، في أن ذلك يعطي مصداقية لجهود البحرين دولياً، فضلاً عن أن المفوضية قادرة على مساعدة البحرين في ايجاد حلول للمشاكل الحقوقية.

• إعادة تأكيد التزام البحرين باستقبال المقرر الخاص بالتعذيب، وتجديد الدعوة له.

• إصلاح العلاقات مع المنظمات الحقوقية الدولية، والسماح لها بزيارة البحرين، وإن أي فشل في هذه العلاقات يعني أن الوضع الحقوقي ليس على ما يرام. لا توجد دولة تحترم حقوق الإنسان لها علاقات سيئة مع المنظمات الحقوقية الدولية. هذا هو المؤشر. على البحرين ان تختار موقعها إما التعاون مع تلك المنظمات مع ما فيه من احراجات وضغوط، وإما الإهمال والتحايل، وهذا عمره قصير.

• إصلاح العلاقة الرسمية مع المجتمع المدني البحريني، الذي يُنظر اليه في الخارج كشريك أساسي في أية جهود او برامج تُعنى بحقوق الإنسان.

## الشرطة وحماية حقوق الإنسان

ومن أهم المخاطر المترتبة على تجاوزات رجال الشرطة لحقوق الإنسان التالي:

١/ أن تجاوزاتهم تشعل القلاقل المدنية بدلاً من أن تهدأها، وتبعدهم عن المجتمع بدلاً من أن تقربهم منه، خاصة وأنه محتاج لتعاون ومساعدة أفراد المجتمع في منع الجريمة من أجل المحافظة على السلم الأهلي. المجتمع يجب ان ينظر الى رجل الشرطة كحام لحقوق الإنسان، وفي حال تكررت التجاوزات، فإن نظرة أفرادها اليه تتغير عكسياً.

٢/ إن تجاوزات رجال انفاذ القانون أخطر من تجاوزات الأفراد العاديين، لأن من شأنها تقويض الثقة العامة بأجهزة الدولة وتشويهها، واضعاف قدرتها على أداء مهامها، فتكون (العدالة نفسها) ضحية، بحيث لا يستطيع الضحايا الحصول عليها، وبحيث يصبح البريء مذنباً ويطلق سراح المذنب، وبحيث تتعرقل المحاكمات العادلة والفعالة، ولا يبقى هناك احترام للقضاء ولهيبة الدولة.

إن احترام رجال انفاذ القانون لحقوق الإنسان، ليس فقط يجلب احترام المجتمع لهم، بل والفخر والإعزاز الوطني ايضاً، كون أن القانون قد تمت صيانته وان الالتزام بحماية حقوق المواطن قد تم تطبيقها، ولأن الشرطة اندمجت بالمجتمع، وهي ليست تلك التي تفرض نفسها بوسائل قهرية وعبر التخويف، وإنما علاقتها بالمجتمع علاقة حب واحترام وتقدير للمهمة التي يقومون بها. وهم إذ يساعدون الشرطة في ذلك، شعوراً منهم بأن الجميع في مركب واحد، وأن هناك مصلحة في مكافحة الجريمة قبل أن تقع.

لا يتعارض مع شرعة حقوق الإنسان، فإنهم بديهاً لن يضطروا الى التمرد او اللجوء الى العنف، وإذا ما قام أحد بذلك، فإن الجمهور لا يغطيه ولا يشرعن فعله، وفي هذه الحالة، ومع ادراك رجال انفاذ القانون لحقوق المواطنين التي يجب أن يصونوها ويحموها، فإنهم مطالبون بمواجهة من يخرق القانون من خلال العمل وفق القانون، لا بخرقة مقابل



خرق الآخر. لأن في ذلك تعدد على الأنظمة والقوانين المحلية والدستور وعلى حقوق الإنسان نفسها.

ذلك أن القانون يجب ان يحترم، ومهمة رجل الشرطة حماية القانون ومواجهة من يتجاوزها، ولأن معالجة الخطأ بخطأ مشابه، يؤدي الى مضاعفات سلبية جداً، حتى وإن لم يعاقب رجل الشرطة الذي يخرق القانون بحجة حمايته. إن مواجهة المخالفين للقانون او المتمردين عليه لا تتطلب الخروج الجزئي أو الكلي على القانون، بل ان تجاوز حقوق الإنسان من قبل رجل الشرطة يزيد من صعوبة تنفيذ القانون.

لا يمكن تغيير نمط العلاقة بين القوى المعنية بنفاذ القانون وبين أفراد المجتمع على نحو إيجابي ما لم تتوافر عناصر أساسية أولية نعتقد أنها محورية: أولاً - طبيعة القانون الذي يتم تنفيذه. فالقانون غير العادل الذي يطبقه رجل الشرطة، قد يدفع بالصدام مع المجتمع. وإنما نقصد بالقانون هو ذلك القانون العقلاني الذي يتماشى مع العدالة ومعايير حقوق الإنسان. لذا يجب تحديد ما هو القانون بالضبط، ونجيب على سؤال: ماذا يفعل رجل الشرطة إذا كانت فقرة ما من القانون تجيز له أو حتى تأمره بفعل شيء ما يراه العالم مخالفاً للعدالة. فالتظاهر والتجمع، حق معترف به دولياً، فإذا كانت الدولة تجيز ذلك، فإن رجل نفاذ القانون ليس لديه مشكلة. اما اذا كان عكس ذلك، وكانت التظاهرات محرمة - مثلما هو في بعض الدول - فإن رجل الشرطة قد يقوم بفض المظاهرة، ولو بأساليب خشنة وربما اطلق على المتظاهرين الرصاص.

ثانياً - إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المجتمع والشرطة، من ناحية نظرة كل منهما للآخر. في بعض الدول ينظر المجتمع او فئات منه الى رجل الشرطة كرجل فتاك مخيف، يقوم بالإرهاب ودعم الاستبداد، وليس حماية أمن الأفراد والمصالح العامة، أو حماية حقوقهم وفق القانون والدستور. في حين ينظر الشرطة في تلك الدول الى بعض فئات المجتمع كمتهمين، تتلخص مهمته في إخضاعهم، ولا ينظر اليهم كمواطنين أصحاب حقوق، أو محتجين وفق القانون، بل كمتمردين ومجرمين يجب عقابهم على يديه، وليس عبر القانون والقضاء.

ثالثاً - في حال تمتع المواطنون بحقوقهم حسب القانون والدستور وبما



## التلازم بين الأمن وحقوق الإنسان

واحدة من القضايا الأساسية في معالجة تجاوزات حقوق الإنسان في البحرين، مرتبطة بشكل أساسي بالمرجعية الثقافية والمعايير القانونية والتشريعية التي تشكل غطاءً منطقياً وقانونياً في طريقة المعالجة. ففي الوقت الذي نرى فيه البعض يخالف القانون - كأن يخرج في تظاهرة غير مرخصة - مع أنه يمكن الحصول على ترخيص، وحجته بأن ما يفعله يتوافق مع المعايير الدولية، بحيث لا يعتبر عدم أخذ رخصة مانعاً من التعبير عن رأيه أو مخالفاً لحرية التجمع والتظاهر.. نرى في المقابل أن الحكومة تنضم إلى اتفاقيات دولية، تتضمن بنوداً بضرورة مواءمة قوانينها مع تلك الاتفاقيات، ولكن حين التطبيق تعتمد القانون المحلي كمرجعية دون النظر إلى تلك الاتفاقيات، ولا إلى المعايير التي أصبحت شائعة عالمياً، وبالتالي فإن الحكومة تجد نفسها غير قادرة على إقناع المجتمع الحقوقي الدولي بإجراءاتها القضائية والإدارية.

العديد من الأحداث التي وقعت في البحرين انطوت على إخلال بالأمن، وعلى تجاوزات لحقوق الإنسان، وهما أمران شكلاً تحدياً لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقوى السياسية الفاعلة. وكان الرأي المجمع عليه (ولو من الناحية النظرية) يقول: لا للإخلال بالأمن؛ ولا لانتهاكات حقوق الإنسان. لكن عند التطبيق، وقع المحظور بنسبة أو أخرى؛ ووضعت حقوق الإنسان في تصادم مع مسألة توفير الأمن، والأمر ليس كذلك بنظرنا. حيث يمكن توفير الأمن والاستقرار دون التنازل عن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

إن الحفاظ على الأمن ضرورة لحقوق الإنسان، ولكنه لا يمثل بديلاً له. ولا يجب أن يتم الحفاظ على الأمن على حساب حقوق الإنسان. هناك صعوبة في تحقيق الموازنة بين الأمرين؛ وكلما اشتدت الظروف السياسية وتوترت الأوضاع،

كلما كان صعباً التوفيق بينهما. فمن جهة تؤكد السلطات على جانب الأمن وأهميته وتقدمه على ما عداه، بل ويصل الأمر في بعض الدول إلى اعتبار الأمن مقدماً على حقوق الإنسان. وفي الطرف الآخر، هناك من بين دعاة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من يؤكد على أن عدم احترام حقوق الإنسان، والإمعان في التجاوزات يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام. هي معادلة صعبة إذن.

إن عدم الاستقرار والإخلال بالأمن يؤثر بصورة مباشرة على حقوق الإنسان من جهة عواقبه في مسألة التمتع بالحق في الحياة، والحرية والسلامة الجسدية، وهو - أي الإضطراب وفقدان الأمن - عامل أساس في تقويض المجتمع المدني، وتهميش دوره، سواء من خلال تضيق فسحة نشاطه، أو عبر تسييسه، بحيث تصبح تلك المؤسسات ذات قيمة منخفضة. فضلاً عن ذلك، فإن الإخلال بالأمن يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يؤثر بصورة مباشرة على التمتع بحقوق الإنسان بمعناها العام والشامل.

ومن جهة ثانية، ظهر في البحرين كما في بلدان عديدة أخرى، تحدي الإلتزام بمعايير حقوق الإنسان في سياق الأزمات السياسية وما يترتب عليها من اضطرابات أمنية واجتماعية. يشمل التحدي احتمالية تجاوز أمن الأفراد الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ووقوع انتهاكات في هذا المجال، بما فيها سوء المعاملة، وتقليص هامش حرية التعبير، وتقييد منظمات المجتمع المدني عامّة؛ ومثل هذه الممارسات تؤثر على (سيادة القانون) وتحقيق (الحكم الرشيد) وضمان حقوق الإنسان.

هذا يؤكد حقيقة أن الاستقرار والحفاظ على الأمن من جهة، واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى، أمران متلازمان. لا يمكن الحفاظ على أحدهما دون الآخر. بدون

الأمن تضع حقوق الإنسان؛ وبدون حقوق الإنسان لا يتحقق الأمن. ومن هنا أوجب قانون حقوق الإنسان الدولي على الدول أن تتخذ التدابير للحفاظ على الأمن، ليس فقط عبر استخدام القوة المرشدة، وإنما قبل ذلك أيضاً: عبر التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تهيئ الظروف لانفراط الأمن، وتؤدي في نتائجها إلى الإخلال بالاستقرار، وتدفع بالجمهور إلى توتير الأوضاع.

إن اعتبار الأولوية لتثبيت الأمن صحيح في مفهومه العام؛ حيث تكمن أهمية الحفاظ على أرواح المواطنين وأموالهم وأعراضهم، وكراماتهم. أي حين يكون الوصول إلى تلك الغاية منضبطاً بضوابط القانون وشرعة حقوق الإنسان. أما إذا استخدمت وسائل غير منضبطة، فهذا يتردد عكسياً على الهدف والغاية ذاتهما، ويكون ثمن الاستقرار غالباً ذا كلفة عالية، وبذا يصبح الاستقرار مؤقتاً غير مكتمل ودائم. بمعنى آخر، فإن أولوية الأمن لا تتحقق نتائجها الكاملة بدون مراعاة حقوق الإنسان، وكلما جرى تجاوز ذلك، انعكس على الأمن سلباً.

من مهام الدولة أن تقوم بالأمرين معاً: حفظ الأمن وتوفير حقوق المواطنين الخدمية والمعيشية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وهذا لا يتم إلا عبر احترام مبادئ حقوق الإنسان. وعليها من طرف ثان: ضبط تصرفات أجهزة نفاذ القانون لتكون في إطار التشريعات الدولية والقوانين الوطنية. ومثل هذا التأكيد يجب أن يكون حاضراً في الواقع كما في الأذهان حتى في الأزمات الكبيرة التي تتعرض لها الدول.

إن اتخاذ التدابير الفعالة لفرض النظام والقانون وتوفير الأمن من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى، ليسا أمرين متضاربين متعارضين، ولكنهما متكاملان، يعزز أحدهما الآخر.

## حماية التسامح بواجهة الطائفية

التسامح كمفهوم وكقيمة وكفضيلة، يمثل حلقة متصلة بجملة من المفاهيم والقيم الإنسانية الكبرى، ما يجعله بمثابة البوابة لخلق مجتمعات متألّفة ومتعاونة، رغم تنوعها الثقافي والديني والعرقي واللغوي.

وبالنسبة للبحرين فإنها معنية بموضوع التسامح، كونها بلد يتعايش فيه المسلم السنّي والشيعي والإسماعيلي، مع المسيحي، واليهودي، والبوذي، والهندوسي، والسيخي، والبهائي. لم يكن وجود كل هذا التنوع في البحرين - ومنذ القدم - صدفة؛ ولو كان كذلك، فلنا أن نتساءل: لماذا لا يوجد مثل هذا التنوع في أيّ دولة خليجية أخرى.

لقد احتضنت البحرين هذا التنوع منذ القدم، وما كان ذلك ليتم لولا وجود خصلة التسامح الديني بين الجمهور، والحكومة أدركت منذ عقود طويلة بأن هناك قابلية إجتماعية لاحتضان هذا النوع من التنوع الذي يعبر عن نفسه على شكل كنائس، ومساجد وحسينيات، ومعابد، وتجمعات دينية، ومنظمات مجتمع مدني، وممارسة شعائر، ومدارس خاصة، وأعياد، وعطل خاصة، وغيرها.

البحرين معنية باستمرار حالة التسامح، لتأكيد القيم الإنسانية الجامعة، والشراكة في الأرض والمنفعة، ولتربية الأجيال على حقيقة أن البحرين تتمتع بثراء كبير في تنوعها الثقافي وغيره، وأن هذا التنوع - وعبر التسامح - لا يمثل أسواراً وغيتوهات، بقدر ما يشكل فرصاً للإفتاح والحوار والإثراء.

في هذا الزمن - حيث تطلّ الطائفية بوجهها القبيح - يفترض البحث عن مشاريع تقرب المتنوعين، وتمنع من إقامة السدود والحواجز، وتفوت الفرص على المتشددون الذين قد يسعون الى استيراد أفكار التشدد من خارج الحدود.. مشاريع تلغي أية إمكانية للإستقطابات الإجتماعية والسياسية على أسس أيديولوجية أو

عرقية وطائفية أو على أساس الانطباعات النمطية.

بدون التسامح، وبدون مظلة القانون؛ وبدون مساحة من الحريات، فإن أبواب الشرّ قد تنفتح سعياً لتحويل التنوع من (ميزة) للبلاد الى (ثغرة) في بنائها، ومعها تصبح البلاد بلا حصانة فتتغلغل فيها فيروسات التعصب والكراهية، وفلسفات التضليل القائمة على احتكار الحق والحقيقة لتشلّها وتعكر صفو عيش أبنائها.

للحفاظ على صفة المجتمع المتسامح، ولتحصين بلادنا من التعصب والكراهية التي لا تقف عند حدود الدول.. نحن مدعوون للبحث عن برامج وسياسات جديدة تعزز حالة التسامح، وتنقله الى الأجيال الجديدة عبر التعليم والتربية والمنبر الديني وغيره. ونحن مدعوون أيضاً الى التعاطي السوي مع جميع من يقطن البحرين، مواطنين ومقيمين، بلا تمييز أو إجحاف حقوق، فهذا ما يؤكد التسامح على الأرض، وهو ما يمنع من بروز نظرات دونية ونمطية غير متسامحة تجاه الآخر.

### خطر الطائفية

غير أن هذا التسامح في البحرين مهدد اليوم بتنامي منسوب الطائفية في المجتمع، بما يهدد النسيج الإجتماعي، ويزعزع الاستقرار، ويصادم حقوق الإنسان في مبادئها الأساسية.

الطائفية نقيض مبادئ حقوق الإنسان، كما هي نقيض للإصلاح ومشاريع الإصلاح.

لا يمكن ان يكون هناك مشروع إصلاح حقيقي، ولا احترام لحقوق الإنسان في بلد ما، إن كانت الطائفية معششة في أركانه السياسية والإجتماعية وفي نخبه الثقافية والدينية.

الطائفية نقيض لفكرة المواطنة والمساواة بين المواطنين في الحقوق

والواجبات. إنها تشرعن التمييز بين البشر كما بين المواطنين. فلمجرد أنك من هذا الدين أو ذاك المذهب، تصبح مواطناً من الدرجة الأولى، أو من الدرجة الثانية، لك حقوق أو عليك تبعات تختلف عن غيرك. هذا خلاف العدل والروح الانسانية السوية. إن ممارسة الطائفية يشكل عائقاً أمام تمتع المواطنين بحقوقهم التي أقرها الدستور والمواثيق الدولية عامّة.

الطائفية تنتكّر لحقيقة بديهية أن الناس ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، كما تنتكّر لحقيقة أن التنوع الثقافي والمذهبي - كما في البحرين - مصدر إثراء وتقدّم ورفاهية المجتمعات عامّة. ويفترض أن نسلم بحقيقة التنوع في بلادنا، وفائدته، وتقديره حقّ قدره، وحمايته وقبوله، بل والدفاع عنه، وعدم النظر اليه كمصدر للفتنة والخطر وعدم الإستقرار.

والطائفية فوق هذا تعمل على النقيض من مبادئ حقوق الانسان العالمية التي تؤكد على مبادئ المساواة وعدم التمييز الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تشجع على احترام الحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أيّ نوع سواء على أساس العنصر او اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الإجتماعي أو المولد وغيرها.

والطائفية من طبعها إشعال الكراهية والتعصب تجاه الآخر، أياً كان، فما بالك إن كان مواطناً؟! الطائفية مصنع متكامل للأحقاد والبغضاء والكراهية العمياء، كما أنها محرّض في الوقت نفسه على الفتنة والإعتداء على الآخر المختلف والتعدّي على كرامته كبشر قبل أن يكون مواطناً. إنها ليس فقط تمنع إقامة علاقات طبيعية وودية وسلمية فيما بين المواطنين، بل أيضاً هي سبب لكثير من النزاعات المحلية. إن الطائفية أداة فعّالة في تخريب السلم الاجتماعي، وتهديد أمن المواطنين، بما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي،

وعلى حياة الناس اليومية بشكل مباشر. الطائفية نقيض لكل القيم التي جاءت بها الأديان وفي مقدمها الإسلام، وأقرتها البشرية في مواثيق حقوق الإنسان، من عدالة وتسامح وحرية وأخوة واعتدال ومساواة وغيرها. ولا يمكن قبول أي مذهب يدعي الأفضلية معتمداً على أسس عنصرية زائفة، أو على مزاعم امتلاكه الحقيقة الدينية، والفرقة الناجية.. فهكذا مدعى غير مقبول علمياً، ومدان أخلاقياً، وظالم لاتباعه كما للآخرين، كما أنه خطير اجتماعياً كونه يؤسس انشقاقات مجتمعية ويزرع الفتن والتعصب ويمهد الطريق لعدم الاستقرار.

وبيديهي ان ارتفاع منسوب الطائفية في التعبير السياسي، أو في المنابر الدينية، أو في السلوك العام للأفراد والمؤسسات: خطر، وينم عن ضيق أفق، خاصة وأننا نطل على نوافذ عديدة من الصراعات الطائفية في المنطقة، ونستشعر كم هي المأساة التي تخلفها. ان الانجرار وراء عاطفة طائفية غير معقلنة، وغير منضبطة بضوابط الإسلام والدستور والقانون، يحمل اساءة كبيرة للوطن والمواطنين، إنه يحمل شواهد إساءة استخدام هامش الحرية المتاح، وإساءة استخدام السلطة التي يتمتع بها بعض الأفراد.

## المسؤولية المشتركة

من غير الممكن إلغاء الروح الطائفية، فهذه مهمة تفوق قدرة أية دولة. ولكن يمكن خفض حدتها، وتنظيم الاختلاف الطائفي وضبطه. وهذا الأمر لا يمكن ان تقوم به الحكومة بمعزل عن القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

الحكومة مسؤولة عن ضبط الخلاف المذهبي ضمن اطار محدد أن لا يتحول الى صراع اجتماعي. بمعنى أنها مسؤولة ومطالبة بالتدخل لمنع انزلاق المجتمع الى فتنة. وهذا يعني انها مطالبة بوضع

التشريعات التي تجرم العمل الطائفي، والقوانين الرادعة لمن يثير الفتنة، كما عليها ضبط المنابر الدينية والاعلامية بقوانين تضمن بها عدم الإثارة. الحكومة مسؤولة أيضاً عن حيادية أجهزتها ورجالها عن الصراعات والممارسات الطائفية، وإلا أصبحت جزءاً من الصراع نفسه، وبذا تفقد أبايتها، وقدرتها على تمثل دور الحكم بين المختلفين، وكونها عامل التوازن الاجتماعي والسياسي. دور الحكومة هو (تنظيم الاختلاف الطائفي وضبطه بموازين القانون) ولا يتم هذا إلا عبر تحصين مؤسسات الدولة من السلوك الطائفي، والتشديد على المسؤولين



والموظفين بعدم الانحياز الطائفي بأي صورة من الصور.

والحكومة مطالبة في نفس الوقت بالإستمرار في احترام حرية التعبير الديني، وباحترام القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا يجوز ان تتحول عملية الضبط الى قمع او ارتداد عن المبادئ العامة التي جاء بها الميثاق الوطني والدستور. خاصة وأن فسحة الحرية وسيلة من وسائل ضبط الطائفية وخطابها ومثيريها، وليس العكس، فالتعسف يؤدي الى نتائج عكسية ويزيد من لهيب الطائفية.

والحكومة تتحمل مسؤولية إيجاد البرامج لتقريب وجهات النظر المختلفة، ووضع المشاريع فوق المذهبية/ الوطنية التي ترسخ حالة الاستقرار والاندماج الاجتماعي والسياسي، بحيث تكفل السلم

المجتمعي، ومبادئ المساواة.

نخبة المجتمع مسؤولة أيضاً، فالطائفية حالة نخبوية وهي التي تغذي الجمهور بمشاعر القلق الطائفي المفتعل. النخب المختلفة فشلت في إيجاد مؤسسات مشتركة اجتماعية او خدمية أو سياسية أو بيئية او دينية. من المعيب أن تتعزز الفواصل في السكن غير المختلط، والأحياء غير المختلطة؛ ومن المعيب أن الزواج المختلط يأخذ وجهة تراجعية بدل أن يزداد. ومن المعيب أن تحصر جمعيات خيرية خدماتها لبعض السكان دون البعض الآخر، بلا مبررات دينية ولا إنسانية.

والتطبيب حالة قابلة للإستشراء، في حلقات مترابطة. الخطاب الطائفي في البرلمان، ينعكس على الصحافة والشارع، والطائفية في مؤسسات المجتمع المدني قد تغيب حتى الروح والمشاعر الانسانية كما في الجمعيات الخيرية. وطائفية الخطاب الديني تؤثر في الخطاب السياسي وتجعله طائفيًا، وهكذا. بيد أن مؤسسات المجتمع المدني بالذات ينظر اليها عادة على أنها بعيدة عن التقسيمات الطائفية والعرقية، وأن دوافعها إنسانية/ وطنية محضة، وبدون ذلك تفقد مبررات وجودها. ولقد وجد للأسف بين الجمعيات الأهلية من يعتمد الخطاب الطائفي كنهج ثابت ومستمر، في بياناته وأدبياته واستراتيجيته.

إن التخلي عن الخطاب الطائفي، دليل نضج الفرد والمجتمع، ونضج الجهة التي تمارسه دولة أو حزباً أو جمعية أو وسيلة إعلامية. إن هذا التخلي هو المطلوب كحد أدنى في هذه المرحلة، على أمل أن تتبعها خطوة أخرى تتمثل في المشاريع والمؤسسات المشتركة. نحن نطمح الى يوم توجد به جمعيات سياسية تمثل المواطنين من مختلف المذاهب، والى جمعيات خيرية تقدم خدماتها الانسانية الى كل المواطنين، والى مؤسسات مجتمع مدني يساهم فيها الجميع وتخدم الجميع.

## التزام بحريني بحقوق الإنسان

المتحدة لحقوق الإنسان، في إشارة ربما الى المساعدات الفنية التي يمكن لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف أن يقدمها الى البحرين، والتي أبدت استعدادها القيام بها أثناء زيارة وفد



المفوضية الى البحرين في ديسمبر ٢٠١٢. ورحب بان كي مون، بالتزام ملك البحرين حمد بن عيسى بالحوار والاصلاح، ودعا الحكومة إلى الانخراط في حوار وطني هادف وشامل يلبي التطلعات المشروعة لجميع الطوائف البحرينية للإصلاح. معرباً عن أمله في أن تستمر في المساهمة وبسخاء من أجل تلبية نداءات الأمم المتحدة الإنسانية التي أطلقت للوفاء باحتياجات اللاجئين السوريين.

الشعوب العربية لتمثل نقلة نوعية في المنطقة، تأكيداً لمبدأ سيادة القانون، وأسوة بما هو معمول به في المحاكم المشابهة بالمناطق الأخرى من العالم، مؤملاً أن تضع هذه المحكمة الأسس الثابتة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

وأكد الشيخ خالد آل خليفة بأن الوعي العام حصّن البحرين من التوترات والصراعات الطائفية، على نحو ما هو حاصل في دول أخرى في المنطقة، دون أن يشير بالإسم الى العراق وسوريا. لكنه أشار اليهما فيما بعد رداً على خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في الأمم المتحدة، الذي ربط البحرين بالدولتين آنفتي الذكر، حيث أوضح وزير الخارجية بأن البحرين وعبر تاريخها الطويل قد انتهجت التسامح والاعتدال والتعايش

المجتمعي بين مختلف الطوائف والاعراق والديانات التي تشكل المجتمع البحريني المتحضر، بما لا يسمح لأي توتر أو صراع طائفي، كما هو حاصل اليوم في دول أخرى كالعراق وسوريا.

على صعيد آخر، التقى وزير الخارجية بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الذي دعا - حسب بيان صادر عن مكتبه - البحرين لاحترام حقوق الإنسان، والإستفادة من المساعدة من هيئات الأمم

في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الثلاثين من سبتمبر ٢٠١٣، قال وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن احمد آل خليفة، بأن بلاده حريصة على التعاون الفعّال مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، عبر الحوار المتواصل، وتبادل الخبرات والتجارب والآراء (بعيداً عن أي مواجهة، لإننا طرف واحد أمام قضية واحدة نؤمن بها جميعاً، وهي العمل على دعم واحترام وحماية حقوق الإنسان).

وقال أن بلاده تعمل ضمن ثلاث ركائز استراتيجية، إحداهما تتعلق بالوضع المحلي، وتهتم بتحقيق تطلع الشعب في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان من خلال إرساء مبادئ التعددية والديمقراطية والمشاركة السياسية. وازدادت بأن القيادة حريصة على التفاعل والحوار مع أبناء شعبها، والتجاوب مع تطلعاتهم في كل مرحلة ومتطلباتها وبكل شفافية والتزام، مشيراً الى مواصلة البحرين نهجها الثابت في إرساء دعائم الدولة الوطنية الحديثة المستقلة ذات السيادة والقائمة على العدالة والإصلاحات الدستورية والتشريعية، وحقوق الإنسان، وتعزيز دور المرأة.

وتابع وزير الخارجية في كلمته، بأن بلاده حققت إنجازات ملموسة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، ومنها: إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وإنشاء الصندوق الوطني لتعويض المتضررين، والأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية، التي تعمل كجهاز مستقل ضمن قوانين المملكة والمعايير المهنية للعمل الشرطي المنصوص عليها في مدونة سلوك الشرطة.

وأشار الوزير الى مبادرة البحرين بالدعوة الى إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي وافقت عليها القمة العربية في مارس ٢٠١٣، إستجابة - كما قال - لتطلعات